إستخدام آلية التمويل التأجيري كأداة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

Using The Leasing Finance Mechanism as a Tool for Financing Small and Medieum Enterprises in Algeria

معاش أمينة دلال*[1]، بن تربح بن تربح[2]

[1] مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة عمار ثليجي-الأغواط (الجزائر)، Ad.maache@lagh-univ.dz

[2] مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي-الأغواط (الجزائر)، b.benterbeh65@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/10/31 تاريخ القبول: 2022/11/12 تاريخ النشر: 2023/01/05

ملخص:

كان الهدف من البحث هو تسليط الضوء على آلية التمويل التأجيري بإعتبار أحد مصادر التمويل التي قد تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بإعتبار هذه الأخيرة مرتكز الدول لتحريك عجلة التنمية المحلية مؤخرا، تم إستعراض مختلف المفاهيم والعناصر والتعريفات المرتبطة بهذا الموضوع، ، وتبيان أهم العوامل والأسباب التي تشجعها للإتجاه نحو هذا المصدر في تمويل إحتياجاتها.

توصلنا في الأخير إلى أن الجزائر قامت بمجهودات جادة لتشجيع المؤسسات على التوجه نحو هذه الآلية من خلال مختلف القوانين واللوائح والتوجيهات بالإضافة إلى دعمها.

الكلمات المفتاحية: التمويل، التمويل التأجيري، المؤسسة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

تصنيف JEL: G30 ، D02.

Abstract:

The aim of the research was to shed light on the leasing finance mechanism as one of the sources of financing that small and medium enterprises may rely on, especially since the latter is the basis of countries to move the wheel of local development recently, so we reviewed the various concepts and elements and definitions related to this topic, , and the most important factors and reasons that encourage them, to move towards this source in financing their needs, we finally concluded that Algeria has made serious efforts to encourage enterprises to go towards this mechanism through various laws, regulations and directives in addition to support them.

Keywords: finance, leasing finance, Enterprise, Small and medium entreprises.

Jel Classification Codes: G30, D02.

* **المؤلف المرسل**: معاش أمينة دلال

1. مقدمة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر الدعامة الأهم لمختلف الإقتصاديات، حيث غالبا ما تمثل النسبة الأكبر من تشكيلة المؤسسات الناشطة في إقتصاد ما وهذا ما يمكن إرجاعه لسرعة تنامي هذا النوع من المؤسسات وسهولة تسييرها مقارنة بالمؤسسات الكبرى التي تحتاج إلى أساليب وطرق معقدة للتسير بالإضافة إلى رؤوس أموال وتمويل ضخم لضمان إستمرارية نشاطاتها، في حين أن الأولى قد لا تحتاج إلى هذا القدر من الأموال لضمان السير الحسن لأعمالها وهو ما يضعها أمام خيارات مختلفة نوعا ما عن تلك التي تلجأ لها المؤسسات الكبرى لتدبير التمويل المناسب، ولعل من أحدث هذه الخيارات المطروحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو التمويل التأجيري لما يحمله من مزايا تتلائم وإمكانيات واهداف من هذه الأخيرة.

الإشكالية

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية والمتمثلة في ماهية الدور الذي تلعبه آلية التمويل التأجيري في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الإشكاليات الفرعية

من خلال الإشكالية الرئيسية تتفرع التساؤلات التالية:

- ما مفهوم التمويل التأجيري وما واقعه في الجزائر؟
- ما مدى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- هل يلائم التمويل التأجيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتمويل؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق النقاط التالية:

- تسليط الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بالتمويل التأجيري كأحد مصادر التمويل الحديثة؛
- رصد التطورات الحاصلة على الإحصائيات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- ربط آلية التمويل التأجيري بنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذا الموضوع من مصدرين أولهما الدور المتنامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النسيج الاقتصادي خاصة في الجزائر كون إقتصادها يتطور بشكل متأني وثابت نوعا ما، بالإضافة إلى حداثة التمويل التأجيري كمصدر تمويل يقدم عدة تسهيلات مقارنة مع باقي المصادر التمويلية التي يمكن أن تلجأ لها المؤسسات.

منهجية الدراسة:

بهدف القيام بهذه الدراسة إرتاينا إستخدام المنهج الوصفي وذلك لإستعراض مختلف المعلومات والعناصر الخاصة بموضوع التمويل التأجيري كآلية واداة للتمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إسقاط المفاهيم السابقة على حالة الجزائر أين تم عرض نظرة عامة حول التمويل التأجيري في الجزائر وإليات تطبيقه بالإضافة إلى أهم التشريعات الصادرة بهذا الخصوص ومحاولة إظهار مدى ملائمتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الجزائر نظرا لخصوصية هذه الأخيرة.

الدراسات السابقة

1. دراسة **بن عزة هشام** بعنوان: **دور القرض الإيجاري Leasing في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، هي عبارة عن مذكرة ماجستير في الاقتصاد تعالج إشكالية واقع القرض الإجاري في الجزائر وأهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم الإستعانة بالمنهج الوصفي والمنهج التحليلي لملائمته لمثل هذه الدراسات من خلال إستعراض مختلف المفاهيم والحقائق الحاصة بهذا الموضوع، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: الإستخدام المتدني لهذه الآلية مقارنة بحجم التمويلات الكلاسيكية المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المتخصصة، تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المويل عن طريق القرض الإيجاري المقدم من طرف بنك البركة الجزائري، إن تكلفة القرض الإيجاري مرتفعة مقارنة بتكلفة بالقرض المصرفي، ملائمة القرض الإيجاري كآلية للتمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. دراسة **عمار زودة** بعنوان: **التمويل التأجيري في الجزائر، واقعه ومتطلبات تطويره**، هو عبارة عن مقال منشور في مجلة البحوث الإقتصادية والمالية للعدد الأول ضمن

المجلد 05 لسنة 2018، حاول معالجة إشكالية التعرف على صيغة التمويل التأجيري كأسلوب لتمويل المشروعات الاقتصادية بالإضافة إلى واقعه في الجزائر، تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة ، توصلت هذه الأخيرة إلى ضرورة نشر الثقافة التمويلية بأسلوب التمويل التأجيري وإيجاد نظام لتشجيع الإستفادة من هذه الآلية.

3. دراسة **جواب حنان و معوشي بوعلام** بعنوان: **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، هو مقال منشور في مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات من خلال العدد 01 ضمن المجلد 05 لسنة 2020، حاول معالجة إشكالية إسهام القرض الإيجاري في دفع عجلة الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، تم إستخدام المنهج الوصفي في إستعراض مختلف المفاهيم ذات الصلة بهذا الموضوع و تخصيص حالة الجزائر لهذا الغرض، توصلت النتائج بداية إلى الدور الإستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى المجهودات المبذولة من طرف الجوائر في تهيئة البيئة المناسبة لهذه المؤسسات، الإقبال الجيد للتمويل التأجيري من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدة أسباب أهمها الوضعية المالية لها و سهولة الحصول عليه مقارنة بباقي مصادر التمويل.
4. دراسة **زغيب مليكة** بعنوان **دور وأهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، وعو عبارة عن مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في العدد 05 لسنة 2005، كان هدف هذه الدراسة هو التعريف بقرض الإيجار كتقنية لتمويل الإستثمارات بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد تم الإستعانة بالمنهج الوصفي لتقرير المفاهيم الخاصة بموضوع التمويل التأجيري والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى المنهج التحليلي لتحليل البيانات والمعلومات الواردة في المثال المقترح من طرف الباحثة، توصلت الدراسة إلى أن التمويل التأجيري أصبح بديل جيد لعملية شراء الأصول والأسنفادة منها، كما أن عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اللجوء للسوق المالي من أجل الحصول على التمويل المناسب لنشاطاتاها حتم عليها التوجه نحة هذه الآلية لتغطية إحتياجاتها.

2. التمويل التأجيري

2.1 مفهوم التمويل التأجيري: التمويل التأجيري هو عبارة عن عقد بين طرفين بحيث يقدم الطرف الأول الأموال اللازمة لإقتناء أصل معين سواء آلات أو معدات يحتاجها الطرف الثاني لممارسة مشروعه مقابل إسترجاع أمواله على دفعات وبقاء ملكية الأصل له كضمان على ذلك. (ضبان، 2015، صفحة 06)

يعتبر التمويل التأجيري مصدر تمويلي يعتمد عليه المستأجر من خلال إستغلال أصل معين مقابل دفع أقساط تأجير تساوي في مجملها قيمة الأصل دون إمتلاكه خلال فترة زمنية محددة في الاتفاق.)عزة،2012 ، صفحة(72

كما عرف عند رجال الاقتصاد بالآتي: " وسيلة تمويل بمقتضاه تقوم المؤسسة المالية بتأجير بعض المهمات أو الآلات لعملائها، مع تطبيق أحكام عقد الإيجار على العلاقة العقدية بينهما." (الغفار، 2021، صفحة 2466)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن التمويل التأجيري يعتبر أحد مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات وأصحاب المشاريع ، والذي ينطوي على عقد يقوم بين طرفين أو أكثر للإستفادة من أصل معين لفترة زمنية معينة متفق عليها مع إمكانية تجديد أو إلغاء الاتفاق في نهاية المدة مقابل أقساط تدفع للمؤجر.

أما عن شروطه يمكن تلخصها فيما يلي: (عباد و الخصاونة، 2019، صفحة 05)

- إن كان عقد الإيجار ينتهي بالتمليك، فللمستأجر الخيار بين الشراء، أو حقه في المشاركة في قيمة بيع الأصل المؤجر بنهاية العقد، أو الحق في تجديد العقد؛
- إذا كان العقد يتضمن وعدا ببيع الأصل في نهاية مدة الإيجار، فللمستأجر الحق في الشراء بسعر يقل عن السعر السوقي من مدة البيع؛
- إذا كانت مدة الإيجار تغطي 75 % أو أكثر من العمر الاقتصادي المتبقي للأصل المستأجر، وبشرط ألا يبدأ العقد خلال الربع الأخير من العمر اللإفتراضي للأصل؛
- أن يكون العقد غير قابل للإلغاء، وأن تغطي دفعات مقابل التأجير القيمة السوقية للأصل عند إبرام العقد، فضلا عن هامش ربح محدد، أو أن تقل التغطية عن 90 % من القيمة السوقية عند توقيع العقد.

ويشمل التمويل التأجيري عدة عناصر هي: (الغفار، 2021، صفحة 2467)

- المؤجر (شركة التمويل التأجيري)؛
- المستاجر (المستثمر)؛
- محل العقد، وهي الأصول الرأسمالية المؤجرة، والقيمة الإيجارية المتفق عليها.

2.2 أنواع التمويل التأجيري: ينقسم التمويل التأجيري حسب المعايير التالية إلى: (ضبان، 2015، الصفحات 18-15)

1. أنواع عقد التأجير التمويلي من حيث المحل الذي يرد عليه العقد:

فمن حيث المحل الذي يرد عليه العقد، يلاحظ أن العقد ينقسم إلى نوعين:

أ- عقد التأجير التمويلي للعقارات:

وهذا في حالة ما إذا كان مضمون عقد التأجير التمويلي هو في الأساس العقارات مثل المباني والأراضي وغيرها.

ب- عقد التأجير التمويلي للمنقولات:

عندما يقوم الاتفاق على الإستفادة من الأموال المنقولة كالمعدات، آلات التي يحتاجها المستأجر في مشروعه.

2. أنواع عقد التأجير التمويلي من حيث مآل حق الملكية:

أ- العقد الذي يكفل حق شراء المستأجر الأصل المؤجر سواء كان عقارا أو أموال منقولة بعد إنقضاء المدة القانونية للعقد (الإجارة المنتهية بالتمليك).

ب- العقد الذي يمنع المستأجر من شراء الأصل في نهاية المدة (التأجير غير التمليكي) والذي غالبا يمتد إلى أقل من العمر الإفتراضي للأصل المؤجر.

3. أنواع عقد التأجير التمويلي بالنظر إلى إبرام العقد:

أ- التمويل التأجيري المباشر:

في هذا النوع من العقود تكون العلاقة بين المؤجر والمستأجر مباشرة وواضحة، بحيث يقوم المستأجر بتقديم طلب صريح إلى المؤجر والذي بدوره يوفير الأصل المطلوب بعد الدراسة اللازمة للطلب مع الإحتفاظ بحق الملكية إلى نهاية مدة العقد.

ب- التأجير التمويلي غير المباشر: يبنى هذا العقد إنطلاقا من العلاقة التعاقدية غير المباشرة التي تنشأ بين المؤجر والمستأجر بفضل طرف ثالث ألا و هو المورد أو بائع

الأصل، والذي يتمثل دوره في إيصال طلب المستأجر إلى المؤجر وإبداء موافقته لبيعه إياه الأصل المطلوب.

4. أنواع التأجير التمويلي حسب معيار نقل الخطر (زودة، 2018، صفحة 160 159)

أ- التأجير التشغيلي:

في هذا النوع عادة مايقوم المؤجر يتأجير أصول إنتاجية معينة لفترة محددة (غالبا ماتكون في الأمد القصير)، مع إمكانية إلغاء الاتفاق من طرف المستاجر في أي وقت ودون حاجته لشراء الأصل في نهاية المدة، فهو يعتبر نشاط تأجيري أكثر منه تمويلي.

ب- التأجير التمويلي:

هو أن تقوم مؤسسة بشراء أصل معين وبناءا على طلب أحد زبائنها ووضعه تحت تصرفه لإستغلاله لمدة معينة من الزمن مقابل الحصول على أقساط يدفعها المستأجر، مع الإحتفاظ بحق الملكية للمؤسسةوفق عقد يبرم بينهما غير قابل للإلغاء حتى المدة المتفق عليها، بعد ذلك يصبح المستاجر يمتلك الحق في إما إعادة عقد الاتفاق أو إلغاءه أو شراء الأصل.

من خلال ما سبق يمكن تلخيص ماسبق في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): أنواع التأجير التمويلي

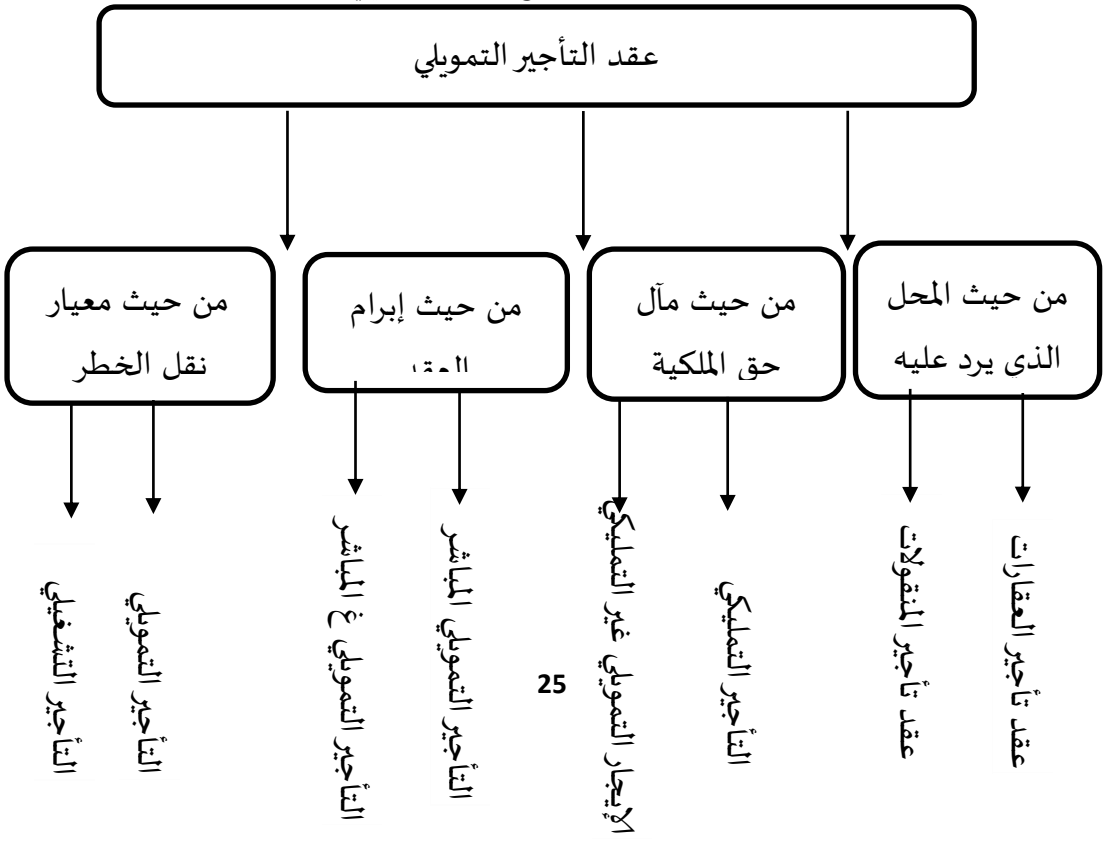

المصدر: من إعداد الباحثين من خلال ماسبق.

2.3 خصائص التمويل التأجيري (زودة، 2018، صفحة 158 157)

- وجوب تغطية 75 % من العمر الإفتراضي للأصل في العقد وعدم إمكانية إلغاء المدة؛
- يتم دفع قيمة الإستثمار عبر دفعات تساوي في مجملها ثمن الأصل بالفوائد التي تترتب عليها بالإضافة إلى مصاريف الإستغلال؛
- يستفيد المستأجر من حق الإنتفاع من الأصل مع بقاء ملكيته للمؤجر؛
- يتراوح عقد الإيجار بين المدى المتوسط والطويل؛
- تخص عقود التمويل التأجيري الأصول العينية فقط؛
- يمكن للمستأجر بعد إنتهاء فترة الإستفادة من الأصل إما أن يجدد العقد أو أن يشتري الأصل، أو ينهيه بصورة نهائية؛
- تتمثل أطراف عقد التمويل التأجيري في المؤجر، المستأجر ومورد الأصل؛
- بعد تحديد الأصل المطلوب من طرف المستأجر يقوم المورد بشراءه من المورد وتقديمه للطرف الأول في شكل عملية تأجير؛
- ينشأ الفرق بين التمويل التأجيري والتقليدي في أن الأول يمنح حق الإستفادة من الأصول أما الثاني يمنح الأموال؛
- إن التمويل التأجيري آلية حديثة وبديلة عن التمويل التقليدي.

2.4 التأطير القانوني ومتطلبات تطبيق التمويل التأجيري في الجزائر

أولا: التأطير القانوني للتمويل التأجيري في الجزائر

إن غياب الإطار القانوني كان عائقا كبيرا أمام تطور حرفة التمويل التأجيري في الجزائر (الإعتماد الإيجاري)، لهذا السبب جاءت عدة قوانين مؤطرة ومنظمة لهذه الحرفة، إن هذه القوانين والأوامر كانت بمثابة الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم صيغة التمويل التأجيري في الجزائر وينظمها وهو بذلك يدفع هذه التقنية نحو التطور ويشجع التعامل بها، ومن أهم هذه القوانين الأمر رقم 96-09 والمتعلق بالإعتماد الإيجاري، الذي جاء فيه تحليل العلاقات بين كل الأطراف المعنية بهذه الصيغة وجاء فيه على وجه الدقة مايلي: (خوني و حساني، 17 و 18 أفريل 2006، صفحة 04)

- تعريف عقد التمويل التأجيري وموضوعه؛
- الشروط القانونية لإعداد عقد التمويل التأجيري في الجزائر، والذي يبين
  -شروط العقد
  - مبلغ الإيجار
  - مدة الإيجار
  التعويضات في حالة إلغاء العقد وفسخه، والأقساط الإيجارية المتبقية
- تقديم الضمانات "تأمينات عينية وفردية"
- العلاقات القانونية بين أطراف عقد التمويل التأجيري، وجاء فيه تحديدا:
  -حقوق وإلتزامات أطراف عقد التمويل التأجيري الخاص بالمنقولات؛
  - حقوق وإلتزمات أطراف العقد التاجيري الخاص بالعقارات

بالإضافة إلى: (زودة، 2018، صفحة 164 163)

- المرسوم التنفيذي رقم 90-06 الصادر في 20 فيفري 2006 الذي يحدد شروط وأحكام الإعلان عن عمليات التاجير؛
- المرسوم التنفيذي رقم 90-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 الذي يحدد شروط وأحكام الإعلان عن معاملات التأجير العقاري؛
- اللائحة عدد 96-06 تحدد شروط وأحكام تأسيس شركات التأجير وشروط الموافقة عليها.

ثانيا: متطلبات دعم الإعتماد على التمويل التأجيري في الجزائر

نظرا لأهمية وشمولية تطبيق الفرض الإيجاري في كل الأنشطة الاقتصادية فإنه يجب العمل على توفير جملة من العوامل المساعدة على الإرتقاء بهذه الصيغة التمويلية مثل:) عزة، 2012، صفحة(189

- تهيئة المحيط الاقتصادي والقانوني وذلك لإيجاد مناخ ملائم لتطوير القرض الإيجاري؛
- إيجاد تحفيزات جبائية وجمركية مصاحبة للقرض الإيجاري؛
- تشجيع إنشاء شركات القرض الإيجاري الوطنيو منها والأجنبية؛

- الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر المالي والمعنوي لهذه الضيغة ومتابعة تطبيقها لضمان تكييف دائم ومستمر لهذه الصيغة التمويلية مع كل ماهو مستجد وضمان نجاحه؛
- تأهيل النظام المالي والمصرفي الجزائري؛

تشجيع و تحفيز البنوك الخاصة والعامة على العمل بهذه الصيغة وفتح فروع متخصصة فيها.

3 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3.1 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك من يعرف هذا النوع من المؤسسات بأنها: " تلك المؤسسات التي تمتاز بمحدودية رأس المال وقلة العمال، محدودية التكنولوجيا المستخدمة، بساطة في التنظيم الإداري وتعتمد على تمويل ذاتي حيث رأس المال يتراوح بين 5-65 ألف دولار وعدد العمال أقل من 10". (عيسى، 2009، صفحة 373)

يعرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المادة 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بأنها كل مؤسسة: (كربوش، 2014، صفحة 09)

- تتمتع بالإستقلالية؛
- تنتج السلع والخدمات؛
-عدد عمالها لايتجاوز 250 عامل؛
-تحقق رقم أعمال أقل من 2 مليار دج.

"وللإشارة فإن المشرع الجزائري إعتمد في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعريف الذي حدده الإتحاد الأوروبي سنة 1996، والذي كان موضوع توصية لكافة البلدان الأعضاء، حيث صادقت الجزائر سنة 2000 على مثاق يولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يرتكز هذا التعريف على ثلاثة معايير كمية وهي: عدد العمال ومجموع الحصيلة

السنوية يالإضافة إلى معيار نوعي ألا وهو معيار الإستقلالية". (عبدالرحمان و براشن، 2018، صفحة 219)

يمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري في الجدول التالي: (حسين، 2003، صفحة 162)

الجدول رقم (01): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مج الميزانية السنوي
المؤسسة المصغرة - Micro enterprise	1-9	< 20 مليون دج	< 10 مليون دج
المؤسسة الصغيرة – petite enterprise	9-49	< 20 مليون دج	< 10 مليون دج
مؤسسة متوسطة – moyen enterprise	50-250	200 مليون دج – 2 مليار دج	100-500 مليون دج

المصدر: حسين رحيم، "نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02، 2003، ص 162.

3.2 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد أثبتت التجارب والدراسات الاقتصادية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أهم محرك للتنمية الاقتصادية والإجتماعية، وذلك في جميع الإقتصاديات على إختلاف مستويات تطورها، فهذا القطاع أثبت تعاظم دوره في إستراتيجيات التنمية الشاملة، وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فإن هذه المؤسسات تمثل حوالي 95% من المؤسسات، 70% عبارة عن مؤسسات عائلية كما أن أغلبها مؤسسات مصغرة وصغيرة، ففي الولايات المتحدة الامريكية تمثل المؤسسات التي تشعل أقل من 19 عامل 70% وفي فرنسا تمثل 81% وهي تقوم بدور كبير في الاقتصاد لهذا زادت عناية مختلف الدول بتنمية وتطوير هذا القطاع. (عبدالرحمان و براشن، 2018، صفحة 221)

3.3 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

3.4 لقد واكبت المنظومة المؤسساتية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورات متلاحقة، هدفت جميعها إلى ترقية وتطوير القطاع، حيث قامت الدولة عشية الإستقلال بتشجيع تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أخذ في التوسع تدريجيا ليصل إلى 1193339 مؤسسة مع نهاية السنة 2019. وهذه المؤسسات تسهم من جانبها في إستغلال الموارد المحلية وفي جذب المدخرات المحلية وتحويلها إلى إستثمارات في مختلف القطاعات، كما تسهم في رفع إيرادات الجماعات المحلية التي تتواجد به هذه المؤسسات وقدرتها الهائلة في المزج مابين النمو الاقتصادي والإجتماعي المستدام. (خداوي، خليفة، و سبع، 2021، صفحة 369)

4 مدى ملائمة التمويل التأجيري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

4.1 العوامل المؤثرة على قرار التمويل التأجيري أو قرار الشراء (منصور و السر ، 2016، صفحة 116)

- حجم رأس مال الشركة: عرف رأس المال على أنه حجم الإستثمارات الموظفة في الموجودات المتداولة قصيرة الأجل؛
- درجة سيولة الشركة: قابلية الأصل للتحول إلى النقدية بسرعة وبدون خسائر بهدف مواجهة الإلتزامات المستحقة؛
- درجة المخاطر التي تتعرض لها الشركة: هي مقياس نسبي لمدى تقلب العائد أو التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلا؛
- التأثير على ربحية الشركة: هي العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والإستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح وتعتبر الربحية هدفا للمنشأة ومقياسا للحكم على كفاءتها؛

- مستوى المنافسة: تتمثل في الصراع بين المؤسسات القائمة في المجتمع للحصول على الموارد المتاحة في هذا المجتمع، أما المنافسة المباشرة فهي تلك التي تحدث بين المؤسسات التي تعمل في قطاع واحد.

4.2 إشكالية محدودية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن المشروعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تواجه صعوبة في الحصول على التمويل المناسب لها وهذا راجع لمجموعة من الأسباب أهمها عدم ملائمة التمويل المقدم من طرف البنوك لها وإرتفاع أسعار الفائدة بالإضافة إلى خطورة وسرعة تقلبات السوق، حيث من جانب الضمانات المطلوبة والتكلفة المصاحبة للقروض المقدمة هي غير مناسبة لهذا النوع من المؤسسات حيث لا تستطيع تقديم ضمانات كبيرة تتناسب مع حجم التمويل المطلوب ولاتتحمل أسعار فائدة مرتفعة، بالإضافة إلى عدم تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الإستفادة من الصيغ المقدمة من طرف مختلف البنوك والمصارف لمحدوديتها، كما أن هذه الأخيرة تفضل التعامل مع المؤسسات الكبيرة والمستثمرين الكبار في مقابل إنصرافها عن منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غالبا ما تخصص نسبة قليلة جدا من التمويلات الممنوحة إجمالا إلى هذه الفئة. (الغالي و سلطاني، 2018، صفحة 37 36)

4.3 أسباب اللجوء إلى الإستئجار:

هناك عدة أسباب تدعو إلى اللجوء إلى الأستئجار كبديل تمويلي من أهمها: (خوني و حساني، 17 و 18 أفريل 2006، صفحة 03)

- مقابلة الإحتياجات المؤقتة: حيث تحتاج المنشآت أحيانا إلى معدات وأصول معينة لأجل نشاط عرضي (مثل آلة حفر، سيارة... إلخ) فبدل الشراء تؤجرها لأنها لن تحتاجها مرة أخرى؛
- إمكانية إنهاء الأستئجار: تزداد أهمية هذا الشرط في حالة المعدات التي تتميز بالتطور السريع الحاسبات الآلية حيث يتم تحويل ونقل التقادم من المستأجر إلى المؤجر؛
- المزايا الضريبية: يحقق كل من المستأجر والمؤجر مزايا ضريبية كنتيجة لعملية الإستئجار حيث أن أقساط الإيجار تعتبر مثلها مثل الفائدة على القروض من التكاليف التي تخصم من الإيراد قبل سداد الضريبة؛

- الإحتفاظ برأس المال: يمكن الإستئجار من إحتفاظ المنشأة بأموالها وإستخدامها في إستثمارات بديلة طالما أنها تحصل على خدمات الأصل الذي تحتاج إليه دون الحاجة إلى شرائه.

فالقرض الإيجاري يعد من وسائل أو صيغ التمويل الأكثر شيوعا في العالم خاصة بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتميز بمحدودية قدراتها التمويلية، مما ساعدها على تخطي هذه العقبة، لذلك وجب على الجزائر العمل على الإستفادة و ترسيخ ثقافة القرض الإيجاري فيها بإزالة كل العقبات التي تقف حائلا دون تطوره.) عزة،2012 ، صفحة 189)

5 خاتمة:

إن التمويل التأجيري يعتبر آلية مناسبة وملائمة لمختلف المؤسسات حيث يطرح عدة مزايا وتسهيلات تختلف عن تلك التي تقدمها باقي مصادر التمويل الأخرى المتاحة، ولعل من صالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تستفيد حق الإستفادة من هذا المصدر بإعتبارها عاجزة نوعا ما عن الحصول على بعض مصادر وصيغ التمويل المتوفرة في السوق وهذا لعدة أسباب أهمها الحجم وضعف الضمانات المقدمة من طرفها بالإضافة إلى عوامل أخر تحول دون ذلك، إن التأجير التمويلي يمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التسهيلات التي هي بحاجة إليها بالفعل من حيث أنها إما تحصل على التمويل المناسب لشراء أصل معين، أو تحصل على حق الإنتفاع وإستئجار الأصل لفترة معينة قابلة للتجديد وذلك حسب العقد المبرم، ومن خلال هذا البحث يمكن القول أن الجزائر تشجع تطبيق هذه الصيغة و تدعم مختلف المؤسسات الوطنية بما فيها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإستفادة من هذا المصدر التمويلي، فهي قد وفرت الغطاء القانوني والتنظيمات الخاصة المتعلقة بالتعاملات المترتبة عن هذه الصيغة كما وقد فتحت المجال لجميع أشكال المؤسسات للإستعانة بها دون تخصيصه لمؤسسات معينة وهو ما سيمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إستخدام هذا المصدر بكل أريحية لضمان سيرورة أنشطتها وتفادي تعطيل أعمالها ومصالحها.

التوصيات والإقتراحات

إنطلاقا مما سبق ومن أجل تشجيع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإعتماد أكثر على تقنية التمويل التأجيري بالإضافة إلى تعميم هذه الآلية لتستفيد منها باقي أصناف المؤسسات الأخرى في الجزائر يوصي الباحثان ويقترحان مجموعة من التدابير هي كالآتي:

- العمل على تكييف القوانين المتعلقة بآلية التمويل التأجيري أكثر وتحيينها بما يتلائم والتطورات الحاصلة في الساحة الاقتصادية؛
- ضرورة تسهيل الإجراءات المتعلقة بالإستفادة من التمويل التأجيري لتفادي إعتزال المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة لها،
- الحرص على فتح المجال لإستيراد أحدث الآلات والمعدات والأدوات التي قد تكون محل عملية التمويل التأجيري والذي من شأنه أن يشجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول عليها لتكريس الفعالية و الكفاءة في الأعمال.
- برمجة إنشاء مؤسسات وطنية تعنى بتقديم خدمات التمويل التأجيري تكون قادرة على مجابهة المؤسسات الأجنبية في هذا المجال، والتي قد تقوم بتحريك وتيرة التطور الاقتصاد الوطني والتنمية المحلية؛
- دراسة إمكانية توسيع دائرة الأصول المستأجرة بحيث لا تقتصر فقط على المنقولات والعقارات فقط بل تمتد إلى الخدمات المقدمة من مختلف المؤسسات وغيرها.

6 قائمة المراجع:

1.) بن إبراهيم الغالي، و محمد رشدي سلطاني .(2018) .ملاءمة التمويل التأجيري المنتهي بالتمليك لحل مشكلة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال،(02)06 ،.55 -33

2. جمعة محمد عباد، و إياد صدقي الخصاونة) .مارس .(2019 ,أثر التأجير التمويلي في ربحية البنوك التجارية والإسلامية في الأردن .المجلة العربية للإدارة،(01)39 ،.22 -3

3. جيهان صبري محمد عبد الغفار) .جوان .(2021 ,الضوابط الشرعية لعقد التمويل التاجيري دراسة فقهية مقارنة .مجلة كلية الدراسات الإسلامية بنين اسوان،(04)04 ،.2545 -2443

4. حنان كمال الدين جمال ضبان .(2015) .عقد التمويل التاجيري وتطبيقاته المعاصرة دراسة فقهية .مذكرة ماجستير في الإقتصاد .غزة، كلية الشريعة والقانون، فلسطين :الجامعة الإسلامية.

5. رابح خوني، و رقية حساني 17) .و 18 أفريل .(2006 واقع وآفاق التمويل التأجيري في الجزائر وأهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية .الشلف :جامعة حسيبة بي بوعلي.

6. رحيم حسين .(2003) .نظم حاضنات الاعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،(02)02 ،.174 -161

7. عبد القادر مصطفى خداوي، منية خليفة، و منال سبع .(2021) .التنمية الإقتصادية عبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر .مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية،(02)05 ،-365 380.

8. علي عبدالله منصور، و عمر الحسن محمد السر .(2016) . العوامل المرتبطة بقرار التاجير التمويلي ودورها في تقويم الاداء المالي للشركة الوطنية للإجارة .مجلة العلوم الإقتصادية، 110- 130.،17(01)

9. عمار زودة) .جوان .(2018 ,التمويل التأجيري في الجزائر واقعه ومتطلبات تطويره .مجلة البحوث الإقتصادية والمالية،(01)05 ،.179 -154

10. عيسى آيت عيسى .(2009) .المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود .مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،(06)05 ،.288 -271

11. محمد كربوش .(2014) .إستراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -هل يمكن إعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية كمثيلاتها الجزائرية .أطروحة دكتوراه في علوم التسيير . تلمسان، كلية العلوم اللإقتصادية والتجارية والتسيير، الجزائر :جامعة أبو بكر بلقايد.

12. هشام بن عزة .(2012) .دور القرض الإيجاري Leasing في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك البركة الجزائري .مذكرة ماجستير في الإقتصاد .وهران، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر :جامعة وهران.

13. ياسر عبدالرحمان، و عماد الدين براشن .(2018) .قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات .مجلة نماء للإقتصاد والإدارة،(01)02 ،.232 -214